جامعة
بنغازي الحديثة

مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

مجلة علمية الكترونية محكمة

Journal of Benghazi Modern University of Sciences and Humanities

العدد الخامس عشر

لسنة 2021

حقوق الطبع محفوظة

شروط كتابة البحث العلمي في مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

1- الملخص باللغة العربية وباللغة الانجليزية (150 كلمة).
2- المقدمة، وتشمل التالي:
- ❖ نبذة عن موضوع الدراسة (مدخل).
- ❖ مشكلة الدراسة.
- ❖ أهمية الدراسة.
- ❖ أهداف الدراسة.
- ❖ المنهج العلمي المتبع في الدراسة.

3- الخاتمة. (أهم نتائج البحث - التوصيات).
4- قائمة المصادر والمراجع.
5- عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة متضمنة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

القواعد العامة لقبول النشر

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية؛ والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:

- أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية (النتائج) والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى أو مستل من رسالة أو اطروحة علمية.
- أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Arial 'Body') للغة العربية. وحجم الخط (12) بخط (Times New Roman) للغة الإنجليزية.
- أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية.
- أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) وتثبيت هوامش البحث في نفس الصفحة والمصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:
- أن تُثبت المراجع بذكر اسم المؤلف، ثم يوضع تاريخ نشرة بين حاصرتين، ويلي ذلك عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات (المجلات، المؤتمرات العلمية، الندوات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.

2. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (150 كلمة) بحيث يتضمن مشكلة الدراسة، والهدف الرئيسي للدراسة، ومنهجية الدراسة، ونتائج الدراسة. ووضع الكلمات الرئيسية في نهاية الملخص (خمس كلمات).

3. تحتفظ مجلة جامعة بنغازي الحديثة بحقها في أسلوب إخراج البحث النهائي عند النشر.

إجراءات النشر

ترسل جميع المواد عبر البريد الالكتروني الخاص بالمجلة جامعة بنغازي الحديثة وهو كالتالي:

- ✓ يرسل البحث الكترونياً (Word + Pdf) إلى عنوان المجلة info.jmbush@bmu.edu.ly او نسخة على CD بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبة العلمي، ومكان عملة، ومجاله.
- ✓ يرفق مع البحث نموذج تقديم ورقة بحثية للنشر (موجود على موقع المجلة) وكذلك ارفاق موجز للسيرة الذاتية للباحث إلكترونياً.
- ✓ لا يقبل استلام الورقة العلمية الا بشروط وفورمات مجلة جامعة بنغازي الحديثة.
- ✓ في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضة على مُحكِّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
- ✓ يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال شهرين من تاريخ الاستلام للبحث، وبموعد النشر، ورقم العدد الذي سينشر فيه البحث.
- ✓ في حالة ورود ملاحظات من المحكِّمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها عشرة أيام.
- ✓ الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين.
- ✓ الأفكار الواردة فيما ينشر من دراسات وبحوث وعروض تعبر عن أراء أصحابها.
- ✓ لا يجوز نشر إي من المواد المنشورة في المجلة مرة أخرى.
- ✓ يدفع الراغب في نشر بحثه مبلغ قدره (400 د.ل) دينار ليبي إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (200 $) دولار أمريكي إذا كان الباحث من خارج ليبيا. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو: **(بنغازي – ليبيا - مصرف التجارة والتنمية، الفرع الرئيسي - بنغازي، رقم 001-225540-0011. الاسم (صلاح الأمين عبدالله محمد)**.
- ✓ جميع المواد المنشورة في المجلة تخضع لقانون حقوق الملكية الفكرية للمجلة.

info.jmbush@bmu.edu.ly

00218913262838

د. صلاح الأمين عبدالله
رئيس تحرير مجلة جامعة بنغازي الحديثة
Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly

المخاطر الإلكترونية في المؤسسات المالية الإسلامية بليبيا - دراسة تحليلية للإفصاح عن المخاطر الإلكترونية والتحديات الشرعية "مصرف الجمهورية – بنغازي "

د. إيناس بدر الحاسي

(عضو هيئة التدريس - كلية الاقتصاد الإسلامي - جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية - البيضاء - ليبيا)

الملخص:

استهدفت الدراسة التعرف على المخاطر الإلكترونية وقياس مدى تأثيرها على المصارف الليبية، بالإضافة إلى تحديد البنود القانونية في التشريع الليبي حول إدارة المخاطر الإلكترونية في المصارف الليبية وفق اتفاقيات دولية "لجنة بازل للرقابة المصرفية"، كذلك دراسة الملامح الاستراتيجية الشاملة للمصارف الإسلامية للتحوط من المخاطر الإلكترونية بليبيا. وقد قام الباحث بتطوير أداة الدراسة (الاستبيان) استنادا إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، وتم توزيع **(32)** استبانة لجمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج حزمة البرامج الاجتماعية **SPSS** الإحصائي، ومن خلال ما تم تجميعه من نتائج للوصول إلى دلالات ذات نتيجة تدعم موضوع الدراسة، فقد تم استرداد **(27)** منها في تحليل البيانات واختبار المتغيرات، أُستخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على درجة الاستجابة أفراد عينة الدراسة، كما تكونت عينة الدراسة من موظفي إدارة المخاطر، موظفي الرقابة، موظفي إدارة التفتيش والتدقيق الداخلي، كذلك موظفي إدارة الائتمان والمتابعة والإدارة القانونية في مصرف الجمهورية بنغازي. وفي ضوء نتائج التحليل قدم الباحث مجموعة من التوصيات التي يراها ضرورية لتحسين أداء المصارف الليبية للحد من مخاطرها الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الإلكترونية، الاستراتيجية الشاملة، المصارف الإسلامية.

ABSTRACT:

The study aims to identify electronic risks and measure their impact on Libyan banks, in addition to identifying legal provisions concerning the management of electronic risks in Libyan banks according to international agreements, as well as studying the comprehensive strategic features of Islamic banks to prevent electronic risks in Libyan banks. The researcher has developed the study tool (the questionnaire) based on the theoretical framework and previous studies, (**32**) questionnaires were distributed to collect data and analyse it using the SPSS statistical program package, and through the results collected to reach indications with a result that supports the subject of the study, (**27**) were excluded from the data analysis and testing of variables for not being valid, and the study sample consisted of risk management employees, control staff and other employees from different departments in Jumhouria Bank. The researcher presented a set of recommendations that he deems necessary to improve the performance of Libyan banks to reduce their electronic risks.

Key words: Electronic Risks, Comprehensive Strategy, Islamic Banks.

1.1 المقدمة:

أصبحت إدارة المخاطر الإلكترونية تحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين في المصارف الافتراضية الإلكترونية، فالتوسعات الرقمية وتطوراتها تعدّ من أهم ركائز المستقبل النقدي لما لها من دور كبير في الاستقرار المالي للمؤسسات النقدية، كما أصبحت أحد المعايير الأساسية لتقييم الجودة المصرفية، ولكن تتزايد المخاطر مع ازدياد توظيف الأجهزة الرقمية المتقدمة والحاسبات الإلكترونية مما تفرض شكل جديد من التحديات أمام المستهلكين والمستثمرين والمؤسسات المالية.

التحرك نحو الرقمنه العالمية والتقدم التكنولوجي المالي بتبني الأنظمة الإلكترونية كان استجابة للضروريات العصر في ظل الاقتصاديات الرقمية، فهي أدوات استثمارية تكنولوجية مالية حديثة تدخل عصراً من الابتكار والتحول في مؤسستنا النقدية، غير أنها واجهت مخاطر عدة مما أبرزت الكثير من التحديات المتعلقة بسياسات المصارف واستراتيجياتها، حيث تشمل على المخاطر القانونية و التشريعية، المخاطر الإدارية والرقابية، مخاطر أزمة السيولة النقدية، وكذلك مخاطر التكنولوجيا المصرفية الرقمية. كما هدفت الدراسة بتسليط الضوء على السياسات الاحترازية المتبعة ضد المخاطر الإلكترونية من أجل تعظيم عائد العمليات المصرفية، وهذا ما دفع الاتفاقيات الدولية "مرسخات بازل" بإدراج إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملائمة المصرفية.

وبِتتبع التطورات التي اعترت أنظمتنا المالية في الوقت الراهن، لوحظ عمق التداخل الاستراتيجيات المالية والسياسية في الأنظمة المصرفية، دون الاهتمام بأساليب وأدوات إدارة المخاطر التي تعد أحد ركائز الصناعة المصرفية، من أجل المحافظة على قوة وسلامة الجهاز المصرفي، ورفع كفاءة إدارة المخاطر الإلكترونية، وتحقيق الموازنة المثلى بين العائد والمخاطرة، وذلك باتخاذ التشريعات والضوابط المالية الإسلامية معايير تحديد وقياس وضبط المخاطر وتخفيض احتمالية حدوثها.

2.1 مشكلة الدراسة:

مشكلة الدراسة تدور حول قصور إدارة المصارف الليبية بتحديد المخاطر الإلكترونية وقياس تأثيرها على سياسات واستراتيجيات النظام المالي الإسلامي، وأصوله وإيراداته لتحقيق الأمن والسلامة المصرفية، كذلك حول تساؤلات مفادها عجز الجهات المختصة بالتكيف مع ديناميكية الصناعة المصرفية المتغيرة ضمن الضوابط والمعايير الشرعية الإسلامية، لذلك فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول معرفة درجة توافر الاستراتيجيات الفنية والرقابية اللازمة لإدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في المصارف الليبية، والتي ينبثق عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماهي المقومات الداعمة لفاعلية إدارة المخاطر الإلكترونية بالمؤسسات الليبية؟
- ماهي الملامح الاستراتيجية الشاملة للمصارف الإسلامية للتحوط من المخاطر الإلكترونية بليبيا؟
- ما مدى توافر البنود القانونية في التشريع الليبي حول إدارة المخاطر الإلكترونية في المصارف الليبية؟
- ما مدى توفر الإطار الفني والإداري للرقابة على المخاطر المصرفية؟
- ما مدى توفر الإطار الرقابي للرقابة على المخاطر المصرفية؟
- ما مدى توفر أنظمة تشغيل وآلية التمويل والصيرفة الإسلامية اللازمة لمواجهة المخاطر المصرفية؟
- ما مدى توفر الإفصاح والشفافية اللازمة لمواجهة المخاطر المصرفية؟

3.1 أهمية الدراسة:

تنشأ أهمية الدراسة من خلال تقييم إدارة المخاطر في المصارف الليبية، وقياس مدى شموليتها ظل الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة. وتتبع أهمية هذه الدراسة في إطار تحقيق أهدافها من خلال توضيح الملامح الاستراتيجية الشاملة للمصارف الإسلامية بليبيا، ودراسة آلية التحوط للمخاطر الإلكترونية، وذلك بالوقوف على جملة من التحديات والمحددات في مجال إدارة المخاطر المصرفية.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى فهم واقع إدارة المخاطر الإلكترونية، بأنواعها، وأسس إدارتها، وأليات تقييمها، والإجراءات المتبعة بليبيا، ومباحثة كيفية تطبيقها بما يتماشى مع المعايير والضوابط الشرعية، كذلك معرفة الاستراتيجيات الفنية والرقابية اللازمة لإدارة سليمة لمخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في المصارف الليبية وذلك:

- الوقوف على بنود قانونية في التشريع الليبي حول إدارة المخاطر الإلكترونية في المصارف الليبية وفق مقررات لجان بازل.
- معرفة الإطار الفني و الإداري للرقابة على المخاطر المصرفية.
- التعرف على الإطار الرقابي للرقابة على المخاطر المصرفية.
- التعرف على سياسات وضوابط سلطة النقد للمصارف بالرقابة على المخاطر وفق مقررات لجان بازل.
- التعرف على المقومات الداعمة لفاعلية إدارة المخاطر الإلكترونية بالمؤسسات الليبية.
- التعرف على الاستراتيجيات الشاملة لإدارة المخاطر الإلكترونية وتداعياتها وتحدياتها الشرعية في الأنظمة المالية الإسلامية بليبيا.
- تحليل المخاطر المصرفية والآثار المترتبة عليها.

5.1 متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد على الدراسات السابقة، والتي تناولت مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في صياغة وتطوير التساؤلات ومتغيرات الدراسة، كما تم التركيز علي الدراسات التي درات حول الأنظمة الإلكترونية، لتحديد هوية المخاطر وقياس مدى تأثيرها على المصارف، وعلاقتها بالأداء وقدرتها على المتابعة والتحكم في معدلات الخسائر المتوقعة، حيث تتمثل في التالي:

المتغيرات المستقلة:

- التشريع الليبي و إدارة المخاطر الإلكترونية .
- الفجوة التكنولوجية وقصورها في إدارة الخطر.
- سياسات سلطات النقد لإدارة المخاطر.
- نظم وعمليات إدارة المخاطر الإلكترونية.
- أنظمة التشغيل وآلية التمويل والصيرفة الإسلامية في السيطرة على المخاطر الإلكترونية.

المتغير التابع:

- دور الأنظمة الإسلامية في أسلمة مقررات بازل.

6.1 الدراسات السابقة:

شهد العالم في مختلف القطاعات الاقتصادية هجمات إلكترونية مختلفة، الأمر الذي استدعى اتخاذ إجراءات احترازية من قبل الجهات الرقابية ومن أبرزها محافظي البنوك المركزية من خلال وضع تعليمات تضبط حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا

(**Fredrick, 2008**). أصبحت إدارة المخاطر لإلكترونية جزءاً أساسيا من العمليات اليومية لجميع المستويات الوظيفية المختلفة في الوحدة الاقتصادية من خلال تبنيها أعلى المستويات الإدارية فيها وتطبيق سياسات استراتيجية ودمجها ضمن نظام متكامل لإدارة الوحدة الاقتصادية (**Hamed, 2009**). هنا لابد من الإشارة إلى ضرورة وجود تشريعات ملزمة للمنظمات والمؤسسات الليبية غير الخاضعة لأي جهات رقابية بتبني و تطبيق أطر ومعايير خاصة لإدارة المخاطر الإلكترونية لتسهيل العمليات المصرفية.

إن تحديد المخاطر وتقييمها من حيث الاحتمالية والأثر على عمليات المصرفية بالاستعانة بنماذج العالمية لإدارة المخاطر الإلكترونية المتضمنة لعمليات تكنولوجية معلوماتية متطورة أصبح مُلزما للنجاح الصناعة المالية (**COSO, 2013**) ومن أبرزها إطار كوبت (**COBIT**) حيث يُشكل إطار قياسي مكون من عدة أدوات تساعد مديري المؤسسات النقدية على تقليل الفجوة وتقليل المخاطر الإلكترونية بين نظم المعلومات والاحتياجات الفنية واحتياجات الأعمال الأساسية للمؤسسة (**المجالي: 2019**) .

قد تبنى العالم الاقتصادي استراتيجية تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر الإلكترونية وذلك بتطوير هياكلها، وإعادة هندسة عملياتها، كذلك تحليل مخاطرها وتحديد درجة الاستجابة في ضوء استراتيجيات وأهداف محددة (**Stienbart and Romny, 2008**) وفي دراسة أخرى بينت أن الاستعانة بنماذج وإطارات قياسية - من هذه الأطر: إطار إدارة المخاطر المؤسسية (**COSO ERM**) إطار أيزو (**ISO 31000**) يساعد المؤسسات في تحقيق أهدافها من خلال الاستخدام الفعال والمبدع للتقنية المعلوماتية (**المجالي: 2019**). أُسهم تبني أحد الأطر المتعلقة بإدارة المخاطر بخلق ثقافة المخاطر في المؤسسة، كما يمكن تعريفها بأنها مجموع من التصورات والمواقف والسلوكيات المؤسسية تجاه المخاطر لدى العاملين فيها، والتي تعود إيجاباً على حوكمة عمليات المؤسسة بما يضمن تحقيق أهدافها الاستراتيجية ورؤيتها (**دهيرب :2012**) لذلك تبحث الدراسة عن صياغة استراتيجيات تنظيمية شاملة وسياسات وإجراءات واضحة في إدارة المخاطر الإلكترونية المصرفية لتحقيق المكاسب المرجوة من تبني التكنولوجيا المالية وذلك لتحسين كفاءة وسلامة القطاع المصرفي بليبيا من خلال إرساء دعائم الاستقرار والوضوح والقدرة على التنبؤ المخاطر باستراتيجيات تناسب مع أنواع المخاطر.

إن التقدم التكنولوجي الهائل يحمل بين طياته العديد من المخاطر المتعلقة بالصناعة المصرفية خاصة وأن هذه التطورات لا يصاحبها تطوراً مماثلاً في الضوابط الرقابية والسياسات الأمنية، كما لم يوكبها وعي وتدريب في الكوادر المصرفية (**Siponen, 2000**). في السياق ذاته، رصدت الدراسة أن هناك مخاطر ناتجة عن خرق أنظمة الأمن والحماية - الجرائم الإلكترونية - خاصة بعد التوسع في استخدام التقنيات المختلفة في المعاملات المصرفية من "بطاقات ائتمان، ونقاط البيع بالبطاقات، واستخدام الإنترنت، والهاتف والجوال، وعمليات التجزئة الآلية كسداد الفواتير المختلفة، وكذلك الناجمة عن تبادل المعلومات إلكترونيا"، كما أن هناك من نظر في استمرارية خطر الأنظمة الإلكترونية انعدام وجود نظام قانوني، سواء على مستوى الخدمات المصرفية، أو على مستوى حماية سرية هذه الخدمات وضمان عدم التعرض لمختلف الاختراقات المصرفية الإلكترونية (**الدهراوي: 2003**) لذلك كان من الضروري مناقشة مخاطر التطوير وكيفية تفادي هذه المخاطر والخسائر الناتجة عن ذلك.

ارتأينا أيضا في هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الأنظمة المالية الإسلامية في مواجهة المخاطر، فقد إشارات الدراسات العالمية إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية تواجه مخاطر عامة تشترك فيها مع المصارف التقليدية باعتبارها وسائط مالية، ومن هذه المخاطر، **مخاطر استراتيجية** "وتشمل مخاطر استراتيجيات السياسة العامة، والقوانين والتشريعات" **مخاطر مالية** "وتشمل مخاطر الائتمان النقدية، ومخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة" **مخاطر**

التشغيل "وتشمل العمليات التكنولوجية" (**عبد الحليم: 2013**). ولكن نظرًا للتقيد بالمبادئ الشرعية، فإن طبيعة هذه المخاطر تتغير في حالة اندماجها في آلية الأنظمة الإسلامية (**حمزة: 2016**).

أوضحت الدراسة إن من مرتكزات الأنظمة النقدية الإسلامية في عدم توظيف الفوائد الافتراضية لتغطية احتياجاتها للسيولة، كما لا يمكنها بيع الديون مبدئيا إلا بقيمتها الإسمية، بذلك تتغير طبيعة مخاطر السيولة في الأنظمة المالية الإسلامية (**طارق خان الله: 2003**) أيضا قصور البنك المركزي باتخاذ دور المقرض للمصارف الإسلامية كما هو الحال بالنسبة للمصارف التقليدية (**حمزة: 2016**) ولابد من الإشارة هنا على دور المصارف المركزية في تطوير أدواتها ووسائلها لتقوم بدور المقرض للمصارف الإسلامية بوسائل تنطبق مع الشريعة الإسلامية ومع استطاعة الأنظمة النقدية الإسلامية الاستفادة منها.

كما تواجه الأنظمة النقدية مخاطر تشغيلية تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية (**أبو شعبان: 2016**) وأحيانا تنجم عن أحداث خارجية يفضي إلى إخفاق في تنفيذ الإدارة العمليات والعلاقات مع العملاء لعدم توفر الكوادر المؤهلة للتكنولوجيا المعاصرة في تسير إدارة موارد البنك (**محمد فوزي: 2015**). فالمخاطر التشغيلية عمليات متولدة وناتجة عن عمليات يومية للمصرف، أما أن تحقق خسائر أو لا تحققها، لذي يُوصى بوجود برنامج لتقييم وتحليل مخاطر التشغيل، حيث يرتبط هذا نوع من المخاطر بأداء الخدمات والمنتجات المصرفية المختلفة، وتنشأ تلك المخاطر نتيجة لوجود تغيرات في نظم الرقابة الداخلية أو ضعف الإدارة عنه في تنفيذ القرارات أو خطأ في نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات و المعلومات (**خطاب: 2012**). وتنشأ المخاطر المرتبطة باستخدام التقنيات الحديثة والأنظمة المتطورة بصورة مباشرة عن خلل في كفاءة البنية التحتية القائمة أو عن عدم ملائمة تصميم الأنظمة أو الإجراءات الموضوعة أو عن عدم توفر المتطلبات الأمنية اللازمة (**محمد فوزي: 2015**).

كما تُعنى الدراسة برصد مخاطر الائتمان لكونها خسائر مالية محتملة، ناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، فهي تمثل مبالغ القروض التي لا يتم الوفاء بها من قبل المقرضتين وتشمل: مدفوعات الفوائد والمبالغ المطلوب استردادها من أصل الدين، كما تشمل فروض المستهلكين والعمليات بالمبادلات وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية (**عبد العليم: 2014**) ومخاطر مرتبطة بمدى كفاءة إدارة الائتمان في المصرف، ومتابعة الإجراءات الائتمانية المقدمة من العميل، والتحقق من إيفاء العميل بالشروط المتفق عليها في اتفاقية منح الائتمان (**فارس: 2015**).

تشمل المخاطر القانونية والتشريعية التي قد تنشأ عن العمليات المصرفية الإلكترونية، مكانا في الدراسة الحالية، حيث تتعرض المصارف العديد من أشكال المخاطر القانونية تتمثل في مخاطر تغير في قيمة الأصول بسبب خطأ في الإجراءات القانونية، عدم الالتزام بنسب الاحتياط التي تقرضها السلطات النقدية، "نسب الائتمان، نسب السيولة" (**عبد اللطيف: 2015**) أيضا استمرار النقص في قيمة حقوق المساهمين، كذلك العجز عن الاحتفاظ بالمخصصات من ضمن المخاطر المصرفية، ويعزز هذه المخاطر، النقص في الأطر التشريعية والقانونية الواضحة، والمعايير الشاملة، والإجراءات الشفافة المنظمة للأنشطة المالية والعمليات المصرفية الإلكترونية (**محمود: 2008**) وللحد من هذه المخاطر، يتعين على المصارف التأكد من اكتمال متطلبات الإفصاح للعملاء، والتعريف بالإطار القانوني والإشرافي التي تخضع له هذه المعاملات الإلكترونية على وجه الخصوص، مما قد ينشأ عنه من حقوق والتزامات (**عبد اللطيف: 2015**).

الأنظمة النقدية الإسلامية واضحة المعالم، مستقلة عن جميع النظم المالية العالمية، فمخاطر معدلات سعر الفائدة "هامش الربح" مخاطر ربوية لاعتمادها على الفائدة ومعدلاتها في تعاملاتها. وتنجم عن هذه المخاطر احتمالية اختلاف سعر الفائدة خلال مدة القرض اقتراضا أو

إقراضا مما قد يؤدي إلى خسائر (**الخولي: 2015**) أو قد ينشأ خطر سعر الفائدة بسبب التفاوت الزمني لآجال وإعادة تقييم الأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية وقد يكون ذلك سببا لما يُدعى بمخاطرة الأساس وهو الفرق بين السعر الآني والآجل ومخاطرة منحنى العائد (**حمزة: 2016**).

ولكن المصارف الإسلامية تتأثر حقيقة بمخاطر سعر الفائدة أو ما يدعى أيضا بمخاطر هامش الربح، وربما كان ذلك يعود في حقيقته للسعر المرجعي الذي تعتمده المصارف الإسلامية لتحديد أسعار منتجاتها وأدواتها المالية ففي حال اعتمادها على أسعار الفائدة كسعر مرجعي لتحديد هامش ربحها وتسعير منتجاتها، ذلك كله ستتأثر تلقائيا بالمخاطر الناشئة عن سعر الفائدة (**بلعجوز: 2005**) لابد من الإشارة هنا إلى أننا نرى أنه لابد من تطوير الأدوات واعتماد سعر مرجعي لا يعتمد على سعر الفائدة بشكل أساسي. كما أن مخاطر هامش الربح تتفاوت في شدتها من منتج إسلامي لآخر، فيمكن اعتبارها أكثر شدة في عقود طويلة الأجل "السلم والاستصناع" لعدم إمكانية تغيير أسعارها مبدئيا، وأقل مخاطرة في "عقود المرابحة والإجارة"، حيث لا يمكن تغيير السعر أو إعادة التقييم في عقود المرابحة بتعدد صورها، لأنها عقود قصيرة الأجل أو عقود إجارة نظرا لقبولها التعديل (**يوسف: 2009**).

تناولت الدراسة المخاطر الاستراتيجية "خطر السياسة العامة" المرتبطة بالقرارات والسياسات والتوجهات التي تتخذها الإدارة العليا للبنك (**الشمري: 2012**) فغياب التخطيط الاستراتيجي أو تحديد استراتيجية غير ملائمة خاصة عند تضاربها مع التشريعات والضوابط الإسلامية، فينجم عنها خطأ كلي في رسم السياسات النقدية (**المسعودي: 2015**) وهذه من أحد أهم التحديات التي تواجها المؤسسات النقدية في ليبيا.

كما هدفت الدراسة إلى بيان المخاطر والتحديات التي تنفرد بها الأنظمة النقدية الإسلامية، الفهم الصحيح لتشريعات وضوابط النظام النقدي الإسلامي، تُوظيف وإقراض النقود الحقيقية توظيف حقيقي بحيث لا تعمل بآلية مضاعفة الائتمان وخلق الودائع، كما لا تبيع ما لا تملك، ولا تتجر فيما ليس لديها، لأنها لا تأخذ فوائد، وبذلك فهي لا تُسهم في زيادة التضخم، وبالأخص من الناحية الشرعية (**يوسف: 2009**). آلية كيفية معالجة جدولة الديون في الأنظمة المصرفية يجب أن تخضع للتشريعات والضوابط الإسلامية، العلاقة ليست دائن ومدين كما هي في الأنظمة التقليدية، وإنما آلية تعمل في البيوع وأنواع المشاركات والتأجير ...، فتحريم المتاجرة في الديون من ضوابط وقيود الأنظمة النقدية الإسلامية، كذلك آلية خصم الكمبيالات وما يؤل إليه من معاملات ربوية وآلية تعميم تصكيك الديون المحمولة. إن المال في النظام النقدي الإسلامي لا يكون غُنما إلا إذا تحمل جُملة المخاطر، فمبدأ الربح والخسارة في التشريعات المالية الإسلامية يعمل بقاعدة الغنم بالغرم، والخراج بالضمان.

من استعراضنا للدراسات السابقة أود أن أشير هنا إلى مخاطر المدراس التي تنفرد به الأنظمة الإسلامية عن غيرها من الأنظمة المالية، مخاطر مدرسة الفقه الجزئي لاعتمادها على العمليات الاستنباطية الفقهية في إصدار أحكامها بالجواز أو المنع خاصة في ظل التطورات الأنظمة النقدية (طارق الله خان: **2003**) **مخاطر مدرسة الفقه المقاصدي** للأخذ بمقاصد الشريعة والتقيد بمعايير حوكمة الالتزام الشرعي للمعاملات المالية وفق القوانين الصادرة عن المجمعات الفقهية للضبط الأنظمة الإسلامية في المؤسسات المالية (**يونس: 2014**).

كما تعرضت بعض الدراسات الحديثة لموضوع الاتفاقيات الدولية للرقابة البنكية وكيفية تطبيقها من طرف البنوك الإسلامية، ضبط وتكييف الأطر التنظيمية والممارسات الإشرافية بما يتناسب مع التغيرات التكنولوجية من أجل تطوير واستقرار النظام المالي الإسلامي على نحو منتظم، ولكنها جاءت الدراسة الحالية بشكل نظري دون أن يكون هناك جانب تطبيقي على البنوك الإسلامية بليبيا لحداثة التجربة في الآلية المصرفية.

من خلال الدراسة نستعرض نتيجة الأزمات المصرفية التي شهدتها الأنظمة النقدية الدولية، ودور الأنظمة الإسلامية في أسلمة مقررات بازل، و ذلك بعد انهيار الأنظمة المصرفية التقليدية لعدم قدرتها على مواجهة الخسائر المالية التي تعرضت لها، فكانت التوجهات نحو أنظمة تشارك مستثمريها في الربح والخسارة، من هنا جاء دور الصيرفة الإسلامية كفرصة لتحقيق مكاسب تنافسية ونيل حصتها من الصناعة المصرفية العالمية بتطويع معايير دولية - لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية - لاستراتيجيات وتشريعات شرعية دعامة بضوابط تنظيمية إسلامية وأعمال إشرافيه ورقابية (**مكرم صادر: 2010**) مع الإقرار بوجوب أن يتضمن ذلك تعديلات ضخمة على نسبة الملاءة المالية الدولية لتحقيق هدف الاستقرار المالي، وذلك من خلال تطبيق معايير لجنة بازل.

إن سلامة القطاع المالي والمصرفي يعتمد على سن القوانين والتشريعات التي تحد من خطر انتشار الأزمات النظامية. فقد طرأت تعديلات علي إطار كفاية رأس المال تمثلت في لجنة **"بازل 1"**، لسعي في الاستقرار المالي وتحقيق التوافق بين الأنظمة المالية، فكان جل اهتماماتها يدور حول عمليات الإقراض والتقويم ورصد المخاطر والعائدات المتعلقة بالوسائط المالية، بالإضافة إلى الخدمات الإلكترونية مثل عمليات المقاصة وتسوية المدفوعات وعمليات الصرف الأجنبي، بما يجعلها أداة أساسية في تنفيذ السياسة النقدية (**ناصر: 2006**) ونتيجة للتقدم التكنلوجي في الصناعية المصرفية أُستحدثت أدوات مالية جديدة، انفتاح الأسواق المالية بصورة غير مسبقة مع تزايد المنافسة المحلية والدولية، ولاعتماد على التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي وتطوير الأسوق المالية، كل ذلك أدى لتعرض المصارف للعديد من المخاطر (**التهامي: 2010**) وتزامنا مع تطور وتفاقم المخاطر والأزمات المالية والمصرفية فكانت لا بد من إيجاد آليات موحدة لقياس وتسير المخاطر المصرفية (**أمين**: **2013**).

لم تتأثر المصارف الإسلامية بتداعيات الأزمة العالمية، فكان ذلك سببا لتوجه محافظي البنوك المركزية لمحاولة ضم المؤسسات النقدية الإسلامية مع دراسة الاختلافات بينها وبين البنوك التقليدية، كان ذلك باعثا بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات لـ **"بازل 2"** (**حشاد: 2006**) تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة فشكلت لجنة **"بازل 3"** ومن هنا بدأ خبراء الصناعة المالية الإسلامية بدراسة تحليلية لمدى ملائمة المعايير الجديدة للمؤسسات المالية الإسلامية، وكيفية تطويعها بما يتناسب مع استراتيجية و آلية الأنظمة النقدية بمعايير شرعية، وكان من أهم مرتكزات **"بازل 3"** استخدام آلية معدل الربح بديلا عن آلية سعر الفائدة - تطبيق سياسة معدل الفائدة الصفري التي هي أحد أهم مبادئ ومقاصد الأنظمة المالية الإسلامية - كذلك فعالة وعادلة في تحسين المخاطر توزيعا لا المتاجرة بها والراهنة عليها (**مكرم صادر: 2010**) بذلك تتفق منطلقات وتطبيقات وأهداف بازل مع مبادئ ومنطلقات السياسة النقدية الإسلامية، من هنا تبحث الدراسة في قياس مدى استفادة الأنظمة الإسلامية من مُرسخات لجان بازل.

7.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب العلمي في جمع المعلومات ، فقد شملت آلية البحث التي تم اعتمادها على عدة جوانب، تمثل الجانب الأول في مراجعة الأدبيات السابقة من خلال المواقع المتخصصة والكتب والدراسات العربية والإنجليزية، حيث وفر هذا الجانب الأدوات الفكرية والنظرية للدراسة، أما الجانب الثاني اعُتمد على ما يعرف بالدراسات الوصفية التحليلية، حيث تحاول الدراسة تناول طبيعية المخاطر الإلكترونية وأثرها على المؤسسات المالية الإسلامية بليبيا، كذلك اختبار مدى جوهرية وأهمية تلك المخاطر في الواقع العملي ومعرفة طرق التحوط.

1.7.1 مجتمع الدراسة:

نظرا لصعوبة إجراء الدراسة في ظل الظروف الراهنة، لذلك اقتصرت الدراسة على مصرف الجمهورية بمدينة بنغازي، حيث يتكون مجتمع الدراسة من موظفي إدارة المخاطر،

موظفي الرقابة، موظفي إدارة التفتيش والتدقيق الداخلي، موظفي إدارات الائتمان والمتابعة والإدارة القانونية بالمصرف.

2.7.1 أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على برنامج إحصائي، حيث تم بناء الاستبيان على أهداف ومتغيرات الدراسة المتمثلة في تحديد المخاطر الإلكترونية وقياس تأثيرها على سياسات واستراتيجيات النظام المالي الإسلامي، استخدمت استمارة الاستبيان الذي تم إعداده لغرض جمع البيانات عن متغيرات الدراسة على مصرف الجمهورية بنغازي وإعدادها بناء على الدراسات السابقة.

صُممت الاستمارة بطريقة تتناسب مع خصوصية الدراسة باستخدام مقياس ليكرت الخُماسي (**Likert Scale**) الذي يتكون من خمس درجات للاستجابة على كل فقرة، وقد أعطيت الاستجابة بدرجة مرتفعة جداً (**5**) درجات، وبدرجة مرتفعة (**4**) وبدرجة متوسطة (**3**) وبدرجة ضعيفة (**2**) وبدرجة ضعيفة جداً (**1**) ثبت صلاحية (**27**) استمارة فقط للتحليل الإحصائي **من أصل (32)** كما تم استبعاد الباقي لعدم صلاحيتها، أُعتمد الباحث عدد من الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(SPSS) Statistical Package for Social Sciences** حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك باستخراج التكرارات والنسب المئوية للتعرف على خصائص عينة الدراسة، كما تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على درجة استجابة أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة، إضافة إلى استخدام اختبار (**كرونباخ الفا**) الإحصائي، واختبار العينة واحدة (**ت**) لاختبار (**One - Sample T-test**).

المقياس المستخدم في استبانة الدراسة "ليكرت الخماسي" لتصنيف الإجابات المتعلقة بالدراسة، قد تم ترميز هذا المقياس كما يلي:

جدول رقم (1) مقياس الإجابات لسلم ليكرت الخماسي

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

8.1 تحليل البيانات و مناقشتها:

تم ترتيب أسئلة البيانات ترتيبا عشوائيا، كما تم ترتيب الإجابات ترتيبا تنازليا وفقا للمتوسط الحسابي في جداول التحليلات الإحصائية، وذلك بجمع البيانات وتفريغها في برنامج حزمة البرامج الاجتماعية **(SPSS)** الإحصائي، وإجراء مسح البيانات لمعالجتها، حيث سجلت النتائج بإثبات تحليل التوزيع الطبيعي كما هو مبين في جدول **(2):**

جدول رقم (2) توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي

المتغير	Kolmogorov-Smirnov Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
	.6470	.7970

فقد سجل الجدول رقم (2) أعلاها أن قيمة الاحتمالية أكبر من **0.05** وعليه فإن هذا يشير إلى أن التوزيع يتبع التوزيع الطبيعي.

لاختبار صدق أداة الدراسة وثباتها، تم التحقق من صدق استبانة الدراسة وذلك باستخدام التحليل واعتمدت النتائج على البرنامج الإحصائي **(SPSS)** حيث تم عرضها على مُحكمين من ذوي اختصاص في مجال إدارة الأعمال بهدف الوقوف على آراء وملاحظات وتقدير مدى صلاحية عبارات الاستبيان وملاءمتها للمتغيرات المقترحة للدراسة، وقد تم حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول (3): معامل الصدق والثبات

الرقم	المتغير	معامل الثبات	معامل الصدق
01	قياس الملاءة المالية للمصرف	0.701	0.837
02	مخاطر تشغيلية	0.718	0.847
03	مخاطر القانونية	0.701	00.837
04	مخاطر فنية وإدارية	0.678	0.823
05	إدارة المخاطر وعمليات التأمين	0.700	0.836
06	الإفصاح والشفافية	0.648	0.804
07	مخاطر السيولة النقدية	0.685	0.827
08	مخاطر رقابية	0.628	0.792
09	مخاطر التكنولوجيا المالية	0.630	0.793
10	استراتيجيات إدارة المخاطر الإلكترونية	0.640	0.8
11	التمويلات الإسلامية اللازمة لمواجهة المخاطر الإلكترونية	0.648	0.804
12	سياسات سلطة النقد لإدارة المخاطر	0.719	0.8470
13	مخاطر تغير سعر الفائدة	0.716	0.846
14	مخاطر تحصيل ديون المصرف	0.677	0.822
	اجمالي المخاطر	0.697	0.834

يتضح من خلال المعطيات الواردة في الجدول **(3)** أن النتائج تتمتع بمصداقية، حيث أن قيم معاملات الصدق الخاصة بمتغيرات استبيان الموظفين جاءت مرتفعة نوعا ما، مما يعبر عن صدق الاستبيان في قياسه لما وضع لأجله.

سيتم في هذا الجانب عرض نتائج الإحصاء الوصفي والاستدلالي لخصائص العينة بالإجابة عن التساؤلات ومناقشتها بهدف الوصول إلى أكثر المتغيرات تأثيراً، وأهميتها حسب أراء موظفي المصرف، لذلك قد تمّ تحديد **(14)** فقرة تدلّ في مجملها علي تحديد المخاطر الإلكترونية بليبيا وقياس مدى شموليتها وتأثيرها على سياسات واستراتيجيات النظام المالي الإسلامي وأصوله وإيراداته لتحقيق الأمن والسلامة المصرفية.

إن تعاظم المخاطر والمعوقات التي تحدّ من كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية وفاعليتها، خاصة في ظل التطورات المتلاحقة، والمتغيرات الواسعة في مجال الأنظمة الإلكترونية، فالدراسة هنا تهدف إلى تسليط الضوء على تللك المعيقات، كذلك معرفة الاستراتيجيات الفنية والرقابية اللازمة لإدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في المصارف الليبية، والوقوف على أهم البنود القانونية في التشريع الليبي حول إدارة المخاطر الإلكترونية وفق مقررات لجنة بازل، و الجدول رقم **(4)** أدناه يبين التحديات أو المخاطر التي رصدتها الدراسة الحالية.

الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

الرقم	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
.1	قياس الملاءة المالية للمصرف	5.0000	0.00000	1	مرتفع جداً
.2	مخاطر تشغيلية	3.3200	1.10755	7	متوسط
.3	مخاطر القانونية	4.0000	.00000	3	مرتفع
.4	مخاطر فنية وإدارية	2.9200	1.25565	9	متوسط
.5	إدارة المخاطر وعمليات التأمين	2.7600	1.23423	10	متوسط
.6	الإفصاح والشفافية	3.3600	1.03602	6	متوسط
.7	مخاطر السيولة النقدية	3.8800	1.45258	4	مرتفع
.8	مخاطر رقابية	4.1200	1.30128	2	مرتفع
.9	المخاطر التكنولوجيا المالية	4.1200	1.26886	2	مرتفع
10	استراتيجيات إدارة المخاطر الإلكترونية	3.4000	1.50000	5	مرتفع
11	التمويلات الإسلامية اللازمة لمواجهة المخاطر الإلكترونية	2.9600	1.42829	8	متوسط
12	سياسات سلطة النقد لإدارة المخاطر	2.6400	1.28712	11	متوسط
13	مخاطر تغير سعر الفائدة	2.0000	0.70711	13	ضعيف
14	مخاطر تحصيل ديون المصرف	2.1600	0.89815	12	ضعيف
	اجمالي المخاطر	3.3314	0.51088	-	متوسط

وحفاظا على ديناميكية المسار الذي تم اتخاذه من قبل السلطة النقدية بليبيا، بتكييف وتطوير السياسات، وتعزيز المؤسسات المالية بنظم إلكترونية حديثة وفق معايير وضوابط تنظيمية دولية، فكان لابد من دراسة المخاطر الإلكترونية وقياس مدى تأثيرها علي المصارف، وتحديد البنود القانونية المشرعة في القانون الليبي حول المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات دولية، كذلك تحليل نتائجها الخاصة باستراتيجيات النظام المالي المتبعة لحماية سلامة البيانات والخدمات المالية، كذلك لتدعيم منافع التكنولوجيا المالية، والسعي في تحقيق استدامتها في مؤسستنا المالية.

حيث تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4) أعلاه، إلى جملة من المخاطر تواجهها المؤسسات المالية الليبية، فبتحليل الإجابات علي الفقرات المكونة لهذا المجال فإننا نلاحظ إن الفقرة رقم (1) المتعلقة "بكفاية رأس المال" قد جاء في الترتيب الأول من بين الأسئلة المطروحة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (5.000) مما يعني هذا أن الاتجاه العام الإجابات المشاركين يوفقون بشدة على تأثير كفاية رأس المال ودورها الكبير في تطوير إدارة المخاطر الإلكترونية في المصارف الليبية، لذلك تحث الدراسة المصارف الليبية على اتخاذ إجراءات تنظيمية وترتيبات نقدية، ووضع قوانين لضبط العمليات المالية المتوفرة لحد من مخاطر التكنولوجيا المالية، وذلك بدراسة وضع كفاية رأس المال الذي تنص علية الاتفاقيات الدولية، كما إن معيار كفاية رأس المال للملاءة المصرفية التي تعرف بقوة رأس المال تمكن الأنظمة المالية من تقليل الخسائر والاستمرار في العمل لتجنب المخاطر المتوقعة، ووفقا لاتفاقية بازل الدولية يتم تحديد مستوى رأس المال والأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان، كذلك يتم تحديد رأس المال بتبويب الالتزامات خارج الميزانية من خطابات ضمانيه واعتمادات التعامل في المشتقات، أيضا تحديد قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر "من مؤشر السيولة، ومؤشر الرفع المالي، وكذلك مؤشر الربحية"، واعتماد منهج الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال يساوي نسبة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

لذلك توصي الدراسة بتشكيل منظومة متكاملة بالمحيط الاقتصادي والتكنولوجي مع الخبرة العملية لتتمكن من موجهات المخاطر المصرفية الإلكترونية بتطبيق بنود اتفاقيات بازل، "وضع الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية، ربط الاحتياطات رأس المال بالأخطار الناتجة عن النشاط - بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في الميزانية أو خارج الميزانية - وبذلك تطبق معايير **بازل 1 و بازل 2**، ويرفع نسبة الثقة وتوسيع القاعدة العملاء تُعطي للبنوك حافزا لتحسين أساليب إدارة المخاطر لديها، والعمل بأصول حقيقية وليست ديون مثل السندات التقليدية" بذلك يتم تطويع المعايير الدولية مع طبيعية العمل المصرفي الإسلامي لتلائم التشريعات والضوابط القائمة عليها الصناعة المالية الإسلامية، تبني معايير الرقابة وعلى رأسها معيار كفاية رأس المال ذلك تطبق وفق معايير **بازل 3.**

وقد انحصرت المتوسّطات الحسابيّة ما بين **(4.0000 - 4.1200)** للفقرات المتعلّقة بالمخاطر القانونية والمخاطر الرقابية في المصارف الليبية، كما يلاحظ أنّ بعض هذه الفقرات قد حاز تقريبا على نفس المتوسط الحسابي ممّا يعني أن الاتجاه العام الإجابات المشاركين يوفقون على عدم كفاية وفعالية الأدوات الرقابية المطبقة في المصارف الليبية، كذلك قصور **السنن التشريعية** لتفعيل إدارة المخاطر الإلكترونية في مجال الخدمات المصرفية، وضعف الأطر التشريعية يجعل المصرف عرضة للمخاطر، لذك لابد من اتخاذ بعض التدابير الاحترازية ضد المخاطر الإلكترونية من أجل تعظيم عائد العمليات المصرفية "منها ما يتعلق بتقدير المخاطر، ومنها يخص الأُطُر القانونية الداعمة لحماية ملكية البيانات وخصوصيتها ومخاطر التركز وحماية المستهلك، ومنها ما يتضمن الضوابط التنظيمية والعمليات الرقابية التي تعمل على تخفيف المخاطر الإلكترونية المصرفية المحتملة " **لذلك توصي الدراسة بتعزيز توجهات البنك بشأن توظيف القوانين والأنظمة للحد من المخاطر الإلكترونية،** وذلك بتطوير الأساليب الرقابية اللازمة والقوانين التشريعية الداعمة لإدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية، وبضرورة توافر الضوابط التنظيمية والإجراءات الرقابية والقوانين التشريعية الكافية للأنظمة الإلكترونية في المصارف الليبية.

أوضحت نتائج الدراسة ارتفاع خطر المخاطر الإلكترونية على المؤسسات المالية بليبيا، فقد جاءت في الترتيب الثاني من بين الأسئلة، حيث بلغ المتوسط الإجمالي **(4.1200)** وبانحراف معياري بلغ **(1.26886)** على الرغم من أن الوسائل الإلكترونية بالمؤسسات المالية الليبية تستخدم بشكل قليل وغير فعال، وذلك لعدم وجود بنية تحتية قوية، و موارد بشرية مؤهلة، ولوائح تنظيميه داعمة، إلا أنها تعد خطرا جسميا يهدد الصناعة المصرفية بليبيا، **لذلك توصي الدراسة بتطوير البنية التحتية الرقمية والمالية** بتمكين التقنيات الحديثة من تعزيز تقديم الخدمات المالية "خدمات الدفع والتسوية - كالتوسع في استخدام بطاقات الائتمان لسداد المدفوعات بدلا من النقود-" كذلك تأهيل الكوادر البشرية ببرامج التدريب الداخلي والخارجي ونشر الوعي العام بأهمية هذه الوسائل، يجب أن تعمل هذه البنى التحتية في مؤسستنا على التمكين من جمع البيانات ومعالجتها ونقلها على نحو يتسم بالكفاءة، وهي أمور ذات أهمية مركزية في تقدم التكنولوجيا المالية.

وقد انحصرت المتوسّطات الحسابيّة ما بين **(3.4000- 3.8800)** بانحرافات المعيارية **(1.45258 - 1.45258)** للفقرات المتعلّقة بمخاطر السيولة واستراتيجيات إدارة المخاطر، حيث سجلت الدراسة ارتفاع معدلات الخطر فيما يتعلق كفاءة أدارة السيولة، بمعنى مخاطر مرتبطة بعدم الاحتفاظ بنقدية كافية مما يعني عجز المصرف عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية، وبالتالي يترتب على انهيار المصرف وفشله كمؤسسة مالية، وحقيقية تنشأ مشكلة السيولة باتباع سياسة المفاضلة بين السيولة والربحية، وهنا يأتي دور المصرف ويتم ذلك بتوفر قاعدة بيانات كافية لقياس وإدارة مخاطر السيولة عن طريق سياسات استراتيجية واضحة للمواجهة المخاطر. كذلك رصدت الدراسة مؤشرات مرتفعة لقياس المخاطر الاستراتيجية من خلال إجابات

المشاركين، أحيانا مخاطر تنجم عن اتخاذ إدارة البنك قرارات غير سليمة خاصة في الظروف الراهنة، أو تنفيذ القرارات بشكل خاطئ، وكذلك عن عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي قد أدى إلى إلحاق البنك بخسائر غير متوقعة أو من الممكن تفاديها، لهذا فإن غياب التخطيط الاستراتيجي ينشأ عنه مخاطر سياسية ونقدية وتنظميه وتكنولوجية، **لذلك توصي الدراسة البحث عن استراتيجيات شاملة واضحة الملامح لتجنب المخاطر لأن ذلك قد يحرم المصرف من تحقيق عوائد مرتفعة.**

أما فيما يتعلق بمخاطر الإفصاح و الشفافية، فقد دعت الأنظمة المصرفية على وجوب توفر مبدأ الإفصاح عن رأس المال و توضيح مدى تعرضه للمخاطر وتطبيق مبدأ الشفافية مع العملاء حتى يكون عملاء هذه المؤسسات ودائنيها على دراية بدلك، كما يصنف المصرف المخاطر حسب احتمالات العجز المتوقعة إن تطبيق هذا المعيار يؤدي إلى اتجاه سياسات البنوك نحو الأصول ذات المعامل الأقل من درجة المخاطر والنتيجة ارتفاع درجة الأمان، وبذلك يكون فد طبق المصرف بنود اتفاقية **بازل 2**، ولكن على الرغم من تبني السلطات النقدية الليبية اتفاقية **بازل 2** في سياتها إلا أنه لا يزال المصرف الليبي يتبع سياسة الغموض وعدم الكشف مع لعملاء، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة تخوف المودعين من إيداع أموالهم أو الاستثمار تجنبا للمخاطر، خاصة في ظل السياسات النقدية المتبعة في المصارف الليبية في الوقت الحالي، هذا و قد أكدت الدراسة ذلك بتسجيل القيمة للمتوسط الحسابي لقياس مدى توفر الإفصاح والشفافية اللازمة لمواجهة المخاطر المصرفية بليبيا بمعدل **(3.3600)** بانحراف معياري **(1.03602)** **وبهذا توصي الدراسة بضرورة لالتزام بمقومات الشفافية ومتطلبات الإفصاح عن طريق تفعيل نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.**

هذا وقد سُجلت قيمة المتوسّط الحسابيّ **(3.3200)** بانحراف معياري **(1.10755)** للفقرة المتعلقة بمخاطر التشغيلية التي يتعرض لها المصرف بدرجة متوسطة، وذلك إن الأزمات النقدية المتتالية التي عصفت بالمؤسسات المالية بليبيا هددت الاستقرار المالي، لذا كان لازما عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة اتجاه معالجة المخاطر التشغيلية، وذلك بتفعيل إدارة المخاطر التشغيلية عن طريق تبني إطار عام فعال يشمل نظم متابعة ورقابة لمخاطر التشغيل وتخفيفها، وخاصة تلك المتعلقة بكافة المنتجات والأنشطة والعمليات المصرفية، واعتبارها جزء من الاستراتيجية الشاملة لإدارة المخاطر الإلكترونية لدى المصرف، بالتأكد من توثيق كافة الإجراءات والسياسات المتعلقة بمخاطر التشغيل، و القواعد التنظيمية المتعلقة بإدارة نظام تكنولوجيا المعلومات.

يلاحظ من الجدول السابق أن مستوى إدارة المخاطر وعمليات التأمين كان (متوسط) إذ بلغ المتوسط الحسابي **(2.7600)** وبانحراف معياري **(1.23423)** كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي **(2.9200)** وانحراف معياري **(1.25565)** للفقرة المتعلقة بالمخاطر الإدارية، لذا يجب على المؤسسات المالية أن تعمل بإدارة مخاطر ذات كفاءة عالية حيث تصبح وظيفة التأمين من بين الأساليب المستخدمة في المصرف، ويتم ذلك بتوافر مقومات داعمة لفاعلية إدارة المخاطر خاصة الإلكترونية منها وتشمل **المقومات البشرية** من خيرات وكفاءات تؤهلهم للتعامل مع المخاطر، **والمقومات المادية** وذلك بتطبيق إجراءات التأمين اللازمة وتعاقد مع شركات التأمين وإعداد نظام إداري محكم تحدد فيها المخاطر المتوقعة، ومقومات معلوماتية بوجود مركزية منسقة لنظام المعلومات، وذلك لمنع التناقض والازدواجية في عمليات تداول ونقل المعلومات لتساعدها في مواجهة المخاطر، ومقومات اتصالية تساق بين أنشطة إدارة المخاطر، كما تشمل مقومات ثقافية خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالمخاطر الإلكترونية **"يعتبر هذا تحدي للمصارف في ليبيا"** فالمخاطر الإلكترونية تحتاج إلى كفاءات ومهارات عالية، ويرجع ذلك إلى تجدد المخاطر بطرق جديدة وأشكال مختلفة. وبذلك على المصرف اتخاذ إجراءات متطورة **للحد من هذا النوع من المخاطر، لذا بناء نظام كفوء ومتكامل وتوفير البنية التحتية الملائمة للمواجهة المخاطر**

المصرفية الإلكترونية مع سهولة التنسيق مع جميع الإدارات وخاصة الإدارة العليا لتخطي الخسائر.

قد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (**2. 6400**) بانحراف معياري (**1. 28712**) للفقرة المتعلقة بسياسات سلطات النقد لإدارة المخاطر، استنادا للقانون المصارف رقم (**1**) الصادر سنة **2005** من قبل **بنك ليبيا المركزي** بالمحافظة على الاستقرار النقدي، ولكن لوحظ تراجع الاهتمام بالسياسة النقدية في ظل الظروف الاقتصادية التي تشهدها ليبيا اليوم، لقد ولدت أزمة سنوات **2015 - 2019** وما قبلها ضغوطا على السياسة الاقتصادية بشقيها المالي والنقدي، وتزايد النقد المتداول خارج المصرف، كذلك انهيار العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وارتفاع معدلات التضخم نتيجة لتوقف الاقتصادي المحلي عن النمو، هذا وقد أعطى ذلك مؤشرا على اضطراب أسلوب عرض وتداول النقد من قبل البنك ا لمركزي، **لذا توصي الدراسة بالاعتماد على سياسة نقدية متوازنة لتحقيق استقرار نقدي واقتصادي** وذلك باتخاذ إجراءات احترازية لتجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا، حاول البنك المركزي عدم الاكتفاء بسياسة نقدية تقليدية للخروج من الأزمة عبر أدواته التقليدية "الفائدة و أسعار الصرف". هذا وقد سجلت الدراسة مخاطر ناجمة عن تغير معدلات سعر الفائدة بمتوسط حسابي (**2.0000**) وانحراف معياري (**0. 89815**) من أهمها اختلاف مواعيد الاستحقاق مقابل سعر الفائدة الثابت، وإعادة التسعير مقابل سعر فائدة متغير لأصول البنك وخصومه ومراكزه المالية خارج الميزانية، كما أن معدلات التغير قد يكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله لكونه وسيط مالي، بالتالي تُشكل خطراً مباشرا على أرباح البنك ورأسماله، الأمر الذي يتطلب من البنك إدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال التوسع في الاعتماد على الإجراءات والأدوات المالية الاحترازية للحد من آثارها والاهتمام بمخاطر التقييم وذلك بدراسة التفاوت الزمني لأجال الدين وإعادة تقييم الأصول والخصوم ودراسة مخاطر منحى العائد لتجنب مخاطر أسعار الفائدة، أود أن نوهه هنا أن المصرف الإسلامي لا يتعرض لمخاطر السوق الناجمة عن متغيرات سعر الفائدة ولكن التغيرات تحدث بعض المخاطر فمثلا في عقد المرابحة يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي الذي حدد من المؤسسات المالية.

سجلت الدراسة قيمة المتوسط الحسابي (**2.1600**) بانحراف معياري (**0.89815**) للفقرة المتعلقة بمخاطر تحصيل الديون، حيث تُسهم السلطات النقدية بتنظيم الدين وإدارته وتوقيتاته لما له من تأثير مباشر على تغير الكتلة النقدية، لذلك كانت السياسات المتبعة في المصارف الليبية عن عند منح الائتمان مقيدة بشروط واضحة للطرفين، تراعي فيها جميع النقاط المهمة مثل: "مدة الدين والمنفعة التي يتحصل عليها المصرف من منح الدين، والشخصيات الاعتبارية التي يمكن للمصرف إن يمنحها الدين الضمانات التي يتحصل عليها المصرف من المقترضين، واتخاذ الإجراءات في حالة تعثر الدين" لذلك المخاطر التي تواجها المصارف الليبية إما لظروف اقتصادية أو أخري تتعلق باختلال في تدفقاتهم النقدية الداخلة وعدم توازنها مع التدفقات النقدية الخارجة، **لذلك توصي الدراسة بتعزيز توجهات الإدارة البنكية بشأن آلية كيفية معالجة جدولة الديون في الأنظمة المصرفية**، ودراسة علاقتها بإدارة العرض النقدي وتأثيرها عليه، وكذلك بالتشريعات المتبعة، وخاصة إذا طبقت المصارف الضوابط المالية الإسلامية، فهي ليست العلاقة دائن ومدين كما هي في الأنظمة التقليدية، وإنما آلية تعمل في البيوع وأنواع المشاركات والتأجير، من أهم الضوابط تحريم المتاجرة في الديون، كذلك معالجة آلية خصم الكمبيالات وما يؤل إليه من معاملات ربوية وآلية تعميم تصكيك الديون المحمولة بإدارة متوازنة تحدد فيها أدوات الدين حجماً وتوقيتاً وتشريعاً.

تقوم المصارف الإسلامية في عالمنا المعاصر بوظائف عدة، تكمن في تلبية احتياجات عملائها مع مواكبة التطورات الاقتصادية الرقمية والمالية ضمن الضوابط والمعايير الشرعية، حيث يقوم المصرف الإسلامي على تأدية معظم الخدمات المصرفية التي تؤديها البنوك

التجارية، والبنوك التنموية المتخصصة، وذلك دون استخدام الفائدة كعامل تعويض للعملاء واستبدالها بحصة من الربح، لذلك فإن النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية وتنامي حصتها في السوق المصرفية بسبب الإقبال الكثير على منتجاتها، مدعومة بالوازع الديني الذي حرك جانبا كبيرً من العملاء للتعامل معها، كان من الطبيعي أن تلحظ البنوك التقليدية - عربيا وعالميا - هذا النجاح الذي ينمو على حساب تراجع حصتها من السوق المصرفي، لذا وجدت من الأفضل أن تدخل هذا الميدان حفاظا على عملائها الحاليين والحصول على شريحة من هذا السوق المتنامي، لذا أخذت السلطات النقدية **2013** عن طريق البنك المركزي خطوات جدية بالتواجه نحو الأنظمة المالية الإسلامية وذلك بتعديل القانون المدني والقانون التجاري بما يتفق مع المبادئ والضوابط الأساسية للشريعة الإسلامية في بعض المعاملات، والشروع في تطبيق القانون **46** الذي صدر **2012** المعدل لقانون المصارف رقم **2005/1** بمنع فيه المعاملات الربوية. كما أن اختلاف طبيعية الأنظمة النقدية الإسلامية عن غيرها من الأنظمة الملية بمشاركتها في الأرباح والخسائر، كذلك دور التمويلات بصياغها الاستثمارية المتعددة وأساليبها في تقليل المخاطر، كان لزاماً على الدراسة قياس الهوة بين المصرف الإسلامي والعميل وما يترتب عليها من أنظمة تشريعية متخصصة تعكس ماهية أعمال النظام المالي الإسلامي بليبيا، وكذلك أنشطته وخدماته واستثماراته وقياس درجة كفاءة عامليه لتمكين المصرف من إعادة تدوير محفظة أصوله وقدرتها على إدارة المخاطر، وتحديد درجة معيار مخاطر صيغ المالية الإسلامية، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (**2.9600**) انحراف معياري (**1.42829**) **للفقرة المتعلقة بالتمويلات الإسلامية اللازمة لمواجهة المخاطر**، لذا كانت مخاطر الإدارة الإلكترونية ومخاطر الصناعة الإسلامية في المصارف الليبية تدرج تحت سلم المخاطر غير منتظمة، فقد رصدت الدراسة ضآلة الاعتماد على التمويلات الإسلامية قد أدى لعرقلة نجاحها وإمكانية تطويرها - محدودية المنتجات المالية الإسلامية - وأيضا اعتماد الأنظمة المالية الإسلامية في بنغازي على **"عقد المرابحة"** كصيغة انفرادية تقريبا لتوظيف أموالها، حيث تصل المرابحات إلى ما يزيد عن (**92%**) من عمليات تمويلات الآمر بالشراء، و(**2%**) من صيغ المولدة للديون **"عقد الاستصناع"**، لذا كان التركيز على المرابحات أدى إلى حرمان هذه البنوك من الاستفادة من الفرص التي تتيحها صيغ العقود القائمة على المشاركات والمضاربات والتمويلات التأجيرية الأخرى، كما أن النتائج التحليلية لهذه الدراسة تشير إلى الأخطاء الإدارية التي كانت أحد الأسباب في اختلاف معدل العائد الفعلي عن معدل العائد المتوقع من الاستثمارات التمويلية الإسلامية بليبيا، والممتثلة في عمليات البيع المرابحة للآمر بالشراء، فقد حدث انخفاض في معدل العائد نتيجة لتذبذب سعر الخصم في عقد المرابحة، أيضا التلاعب في عمليات تنفيذ ضوابط وتشريعات عمليات البيع، إضافة إلى مخاطر امتلاك السلعة، فقد واجه المصرف مخاطر عدم الدفع الآمر بالشراء الالتزامات المترتبة عليه "الدين المستحق بالذمة" أحيانا أخرى، عدم الالتزام ناتج عن عدم الرغبة المين في السداد وليس عدم القدرة على السداد، كذلك مخاطر انخفاض السعر مما أدى إلى إيقاف للمعاملة البيع بالمرابحة للآمر بالشراء، كما رصدت الدراسة نوع أخر من المخاطر تتعرض له المصارف الليبية عند تنفيذ بعض المشاريع - فندق برنيتشي، فندق النوران والمجمع التسوقي فينيسيا، مطعم الشرقاوي - عن طريق عقد الاستصناع، فعلى الرغم من أهمية العقد في دعم الحركة الاقتصادية والمحافظة على السيولة النقدية وذلك لكون المصرف أما صانعا أو مستصنعا، ولكن واجه المصرف صعوبة تنفيذ العقد بالضوابط والمعايير الشريعة وعدم وضع العقد موضع التنفيذ، لذلك **توصي الدارسة بضرورة إعادة النظر في كافة النظم المالية المصرفية الإسلامية بليبيا**، بحيث تستوعب تطبيق مبدأ المشاركات كبديل عن أسلوب الإقراض بالفائدة أسوة بمبدأ المرابحة في المصارف والفروع الإسلامية في ليبيا. **كذلك من ضمن المخاطر والتحديات والمسائل تنفرد بها المصارف الإسلامية بليبيا**، غياب الفهم الصحيح لآلية العمل بالأنظمة المالية الإسلامية، كذلك توظيف معاييرها ضمن الاقتصاديات والسياسات المالية، قصور في فهم الضوابط المالية الإسلامية كمبدأي **"الخراج بالضمان والغنم بالغرم"** سواء لدى

المتعاملين والأخطر من ذلك أن يكون لدى العاملين في المصرف، فهذا يؤدي إلى مخاطر في الثقة وإلى مخاطر في السحب (بأن يسحب المودعون ودائعهم) كذلك مخاطر تتعلق بشروطها الشرعية وطبيعتها وقد تكون الآراء المتباينة للفقهاء في بعض مسائلها وخاصة إذا لم يوجد نظام قضائي فعال كما هو الواضع الراهن في ليبيا.

9.1 التوصيات:

إن النتائج أو حصيلة الدراسة التي تم التوصل إليها أعلاه وللتي تعتبر من أحد أهم مراحل البحث وهي مرحلة تقديم التوصيات للمؤسسات النقدية بليبيا وهي كما يلي:

1. تعزيز مساقات الإدارة المصرفية لتبني ثقافة إدارة المخاطر الإلكترونية داخل المصارف الليبية.
2. إيجاد معايير وتصنيف ومراجعة المخاطر الإلكترونية وتقدير وتقييم درجات التعرض لها.
3. ضرورة لالتزام بمقومات قانونية تشريعية داعمة للتطورات تكنولوجية للحماية العمليات المصرفية.
4. الاعتماد على استراتيجيات وسياسات نقدية خاصة بإدارة المخاطر الإلكترونية.
5. اعتماد المصرف على نظام رصد دقيق لاحتمالات التعرض للمخاطر الإلكترونية.
6. تطوير البنية التحتية الملائمة للمواجهة المخاطر المصرفية الإلكترونية بإعادة استراتيجية تبني التكنولوجيا المخصصة للعمليات المالية المصرفية.
7. الارتقاء بمستوى الخدمات الإلكترونية المعاصرة بكوادر بشرية مؤهلة وتدريبات منهجية فعالة لتنفيذ والإشراف والمراقبة.
8. تحسين كفاءة إدارة الامتثال بإعادة برمجة سياستها، ودراسة طبيعية مخاطر الإلكترونية للعمليات المصرفية مع البنوك المراسلة التي تضررت في الآونة الأخيرة بسبب تراجع التقييم الائتماني السياسي بليبيا.
9. إعادة النظر في استراتيجية النظام التمويلي الإسلامي بليبيا، وذلك بدراسة استراتيجية تنويع الاقتصاد الاستثماري الليبي بأدوات تمويلية إسلامية شاملة.

ـ قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أبو خريص، مولود و تلاوة، محمد (2011) "أثر المخاطرة على درجة الأمان في الجهاز المصرفي" - دراسة تحليلية على المصارف الليبية - مجلة الأبحاث المصرفية، ع1 يصدرها المعهد المصرفي الفلسطيني، الصفحات 71- 91.
- أبو شعبان، رندة محمد سعيد (2016) دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، كلية التجارة، لجامعة الإسلامية - غزة.
- الخولي، سارة حسني أبو سريع (2015) "التكامل بين الحوكمة، وإدارة المخاطر، والالتزام وأثره على المراجعة الداخلية دراسة ميدانية على البنوك" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - الدراسات العليا، جامعة عين شمس.
- الدهراوي، كمال الدين مصطفي (2003) "مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ط2، 657.48 :ISBN: 9775159865 المحاسبة المالية، دار التعليم الجامعي.

- الشمري، صادق راشد (2013) "استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - الطبعة العربية.
- بلعجوز، حسين (2005) إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة - مخاطر - تقنيات، جامعة جيجل، أيام 6 - 7 جوان.
- حسين، يوسف (2009) المخارج الشرعية "ضوابطها وأثرها في تقويم أنشطة المصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك فارس.
- حسن، أسماعيل (2015) "تأثير المخاطر المصرفية على الإداء المالية وانعكاساتها على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المعتمدة في بورصة الأوراق المالية المصرية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ترقية.
- خطاب، جمال، سعد السيد (2012) "تأثير قياس وضبط مخاطر التشغيل على دودة المراجعة في البنوك" مجلة علمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان العدد الثالث، الجزء الأول، ص39- 191.
- دهيرب، محمد سمير (2012) تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة COSO اعتماد نموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية ومدى إمكانية تطبيقه في القطاع العام، كلية والإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى.
- سليمان، ناصر (2006) "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة" الطبعة الأولى، الجزائر: مكتبة الريام، ص63 - 66.
- طارق الله، خان، حبيب، أحمد (2003) إدارة المخاطر - ترجمة: عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، جدة 2003، ص107.
- عبد الحليم، عمر، ومحمد، سعيد (2013) "نظام إدارة المخاطر النشأة - بين العوامل المقفية واستخدام أساليب التكاليف والمحاسبة الإدارية وانعكاسه على الأداء - دراسة ميدانية" مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - كلية التجارة - جامعة عين شمس - العدد الثالث - ترقية.
- عبد العليم، محمد (2014) "تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية" مجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر الثاني عشر.
- عبدالله، خالد أمين وإسماعيل، إبراهيم الطراد (2013) إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- عبد المنعم، التهامي وأحمد، الغندور (2010) "مقررات بازل 2، 3 كمدخل لتحقيق استقرار النظام" إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2 و 3 ومتطلبات اتحاد المصارف العربية "، العدد 358، أيلول/سبتمبر 2010، بيروت، لبنان، ص 106.
- عبد الهادي، المسعودي (2015) "العوامل المؤثرة على تبني الصيرفة الإلكترونية من وجهة نظر الإدارة البنكية" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي، الأغواط - الجزائر.
- عبد اللطيف، ناصر نور الدين (2015) "القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك التجارية الإسلامية" الطبعة الأولى (الدار الجامعية - الإسكندرية).
- مكر، صادر (2010) اتفاقية بازل الثالثة (الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة...) اتحاد المصارف العربية، العدد 358، أيلول/سبتمبر، بيروت، لبنان.
- نبيل، حشاد (2006) دليك إلى التصنيف الائتماني الداخلي والخارجي، ج 4 من موسوعة بازل، منشورات اتحاد المصارف العربية الإفصاح في المصارف التجارية ص: 87 أهمية الإفصاح والشفافية.
- يزن، المجالي (2008) أثر التشريعات في تغيير سلوك المنظمات تجاه إدارة المخاطر، 2020/01/08 - أطر ومعايير لإدارة المخاطر، مجلة الغد.

- يونس، صوالحي (2014) "منهج الاستدلال المقاصدي لدى هيئات وضع المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية": هيئة المحاسبة والمراجعة (الآيوفي) نموذجا." المؤتمر الدولي عن مراجعة الصناعة المالية الإسلامية في ضوء مقاصد الشريعة (الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا) 9/ 2014.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- COSO, (2004) Emterprise Risk Management - Integrated Framework. New York: Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission COSO,
- COSO, (2013), Internal Control-Integrated Framework, Excutive Summary, aicpa,
- Fredrick, T. (2008), Electronic Banking Application and Sterling Bank Customers' Adoption: Issues, Challenges and Benefits Business & Social Sciences Journal (BSSJ) Volume 3, Issue 2, pp. 1-12 (P-ISSN: 2518-4598; E-ISSN: 2518-4555) July.
- Hamed A. B. (2009), E-commerce and Economic Development in Libya. UWIC Cardiff School of Management.
- Ryan, S. D. & B. Bordoloi (1997), "Evaluating Security Threats in Mainframe & Client / Server Environments", Information & Management, (Vol. 32, Iss. 3), pp. 137 – 142
- Siponen, M. T. (2000), "A conceptual Foundation for Organizational Information Security Awareness", Information Management & Computer Security, Bradford, (Vol. 8, Iss. 8), PP. 31- 44.
- Stienbart, P. & Romny, M Romny, M. B. (2008), Paul john, Accounting Information System. New York: Prentice Hall Business Publishing,
- Whitman, M. E. (2003), "Enemy at the Gate: Threats to Information Security", Communication of the ACM, (Vol. 46, Iss. 8).